البنك المركزي المصري

بيان صحفي
٨ مايو ٢٠٠٨

قرر البنك المركزي المصري زيادة سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة لديه بواقع ٠,٥% ليصبح ١٠ % و ١٢% علي التوالي.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٨ مايو ٢٠٠٨ زيادة كل من سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ٠,٥% ليصبح ١٠% للإيداع و ١٢% للإقراض.

وقد استمر معدل التضخم وفقا للرقم القياسي لمؤشر أسعار المستهلكين في اتجاهه التصاعدي ليبلغ ١٦,٤% في ابريل ٢٠٠٨، وجاء ذلك بصفة أساسية انعكاسا لارتفاع معدل تضخم الطعام المحلي الذي بلغ ٢٢% مدفوعا في الأساس بتصاعد أسعار المواد الغذائية عالميا، وكذا لانتقال هذه الارتفاعات إلي أسعار السلع غير الغذائية.

وعلي الرغم من الإشارات الأولية إلي بعض التحسن في أسعار القمح عالميا، فإن الرؤية المستقبلية لمعدل التضخم المحلي قد تأثرت بالتعديلات الإدارية في الأسعار التي تمت مؤخرا. فبينما سينعكس الأثر الفوري لتلك التعديلات علي معدل التضخم في الفترة القادمة، فإن تبعات تلك التعديلات ستفرض اتجاها تصاعديا لمخاطر التضخم، وهو ما يعززه التأثير السلبي المحتمل لتوقعات التضخم. ومن المتوقع أن تؤدي تلك التطورات إلي بقاء معدل التضخم السنوي مرتفعا، لحين انتفاء أثر زيادة الأسعار المرتبطة بزيادة أسعار المواد الغذائية عالميا، وكذا تلاشي تأثير التعديلات الإدارية للأسعار.

وفي ظل تلك الدلائل الواضحة علي وجود ضغوطا تضخمية أساسية، فإن لجنة السياسة النقدية تتوقع استمرار تصاعد مخاطر التضخم، لذا جاء قرار اللجنة اليوم بهدف احتواء توقعات التضخم.

هذا وسوف تواصل اللجنة مراقبة التطورات الاقتصادية، وبصفة خاصة العوامل الأساسية للتضخم والتطورات الحالية في الأسواق المالية الدولية. ولن تتردد اللجنة في تعديل أسعار العائد الأساسية للبنك المركزي للتأكيد علي استقرار الأسعار في المدى المتوسط.

الدكتورة/ رانيا عبد المنعم المشاط
وكيل المحافظ المساعد
السياسة النقدية
البنك المركزي المصري
ت: ٢٧٧٠١٣١٥
البريد الإليكتروني: >monetary.policy@cbe.org.eg